زيادة الانتاج بواقع 400 ألف برميل يوميا في ديسمبر

«أوبك +» تبقي على توقعاتها لتعافي الطلب النفطي عند 5.7 مليون برميل يومياً

أبقت لجنة تابعة لتحالف «أوبك +»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها، إلى حد كبير، على توقعاتها لتعافي الطلب بقوة هذا العام وفي العام المقبل قبل اجتماع الأسبوع المقبل من المتوقع أن توافق خلاله «أوبك +» على زيادة مزمعة للإنتاج بواقع 400 ألف برميل يوميا في (ديسمبر).

وقال مصدران إن اللجنة الفنية المشتركة التابعة لـ«أوبك +»، التي اجتمعت ، تتوقع الآن نمو الطلب 5.7 مليون برميل يوميا في 2021 وهو ما يقل 120 ألف برميل عن توقعات «أوبك» في أحدث تقرير شهري لها.

ووفقا لـ«رويترز»، قال أحد المصدرين إن اللجنة أبقت على توقعاتها للطلب خلال العام المقبل عند 4.2 مليون برميل يوميا. وأضاف أن مراجعة تقديرات النمو في 2021 «لا تدعو للقلق» لأنها بمنزلة تحديث للبيانات.

ولا تزال توقعات «أوبك +» أعلى من تقديرات وكالة الطاقة الدولية التي تتوقع نمو الطلب على النفط 5.5 مليون برميل يوميا في 2021 و3.3 مليون برميل يوميا في 2022.

ويجتمع وزراء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا وحلفاؤهما في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) لاتخاذ قرار بشأن سياسات الإنتاج.

وقال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي هذا الأسبوع لـ«رويترز» إنه يتوقع أن تمضي «أوبك +» في تطبيق زيادة مزمعة بدءا من (ديسمبر) كما كان متفقا عليه من قبل.

وأضاف «قد ينخفض الطلب (على النفط) نظرا لاستمرار الضبابية، كما نرى أن هناك موجة أخرى من الجائحة تنتشر في العالم». وعبر وزراء آخرون في التكتل عن الرأي نفسه.

وقال بنك جيه.بي مورجان في مذكرة «مع انخفاض مخزونات النفط التجارية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 5.4 في المائة، عن متوسط خمسة أعوام وعودة الطلب إلى طبيعته على نحو سريع، يعكس تفضيل «أوبك +» الإبقاء على سياسة الإنتاج دون تغيير تحالفا أكثر تقبلا لارتفاع الأسعار».

ميركل: صدمنا من هشاشة اليورو في مواجهة المضاربات الخارجية

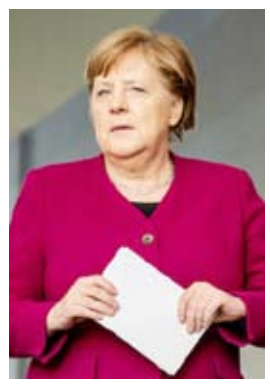
أنجيلا ميركل

أنهت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل زيارتها الرسمية الأخيرة لأثينا حيث أقرت بأن اليونانيين دفعوا ثمنا باهظا خلال أزمة الديون، وفقا لـ«الفرنسية».

وفي ختام 16 عاما أمضتها على رأس المستشارية الألمانية، كررت أنجيلا ميركل القول إنها «مدركة للقيود والتحديات التي واجهها اليونانيون» خلال فترة التقشف الهادفة إلى تعزيز استقرار اليورو.

لكن المستشارة لفتت في الوقت نفسه إلى أن التصحيح كان ليصبح أقل تشددا لو أن اليونان وعددا آخر من دول الاتحاد الأوروبي قامت بإصلاحات جوهرية في فترة الازدهار.

ووصفت صحيفة «بيلد» ميركل بأنها إحدى النساء المكروهات في اليونان، وكانت ميركل قد أقرت في أيلول (سبتمبر) بأن أصعب لحظة في ولايتها كانت حين قدمت مثل هذا القدر من المطالب لليونان».

وكتبت صحيفة «دير شبيجل» أن الأزمة اليونانية «كانت فترة هستيرية» معتبرة أن اليونان «أنقذت لكن ليس الفكرة الأوروبية».

وقالت ميركل عند خروجها من لقاء مع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس «أعتقد أننا كلنا صدمنا من جراء هشاشة اليورو في مواجهة المضاربات الخارجية».

بالنسبة إلى المستشارة الألمانية فإن العلاقة بين اليونان وألمانيا «كان لها على الدوام أساس متين رغم الأوقات الصعبة».

وفي 2012، في ذروة أزمة الديون استقبلت المستشارة في اليونان بتظاهرة كبرى مناهضة للتقشف رفعت فيها سوم كاريكاتورية تصور المستشارة بشارب مثل هتلر.

وابتداء من عام 2010 طالبت المستشارة الألمانية رئيس الوزراء اليوناني آنذاك الاشتراكي جورج باباندريو بإجراءات تقشف لخفض العجز العام للبلاد، ومنذ ذلك الحين تعد في اليونان على أنها «المرأة الحديدية» لأوروبا التي تطلب جهودا غير عقلانية من اليونانيين.

وطلبت ميركل من أثينا اقتطاعات مؤلمة في الموازنة ورفع ضرائب كبير مقابل ثلاث خطط إنقاذ دولية بقيمة أكثر من 300 مليار يورو.

وتم خفض رواتب التقاعد كما تراجع الحد الأدنى للأجور إلى نحو 500 يورو وبدأت عمليات التخصيص واضطرت الخدمات العامة خصوصا المستشفيات للعمل بعدد أقل من الموظفين كما عانت نقصا في الأدوية والمعدات.

وأكد ميتسوتاكيس أمس، متوجها إلى ميركل بالقول إن «اليونان بلد مختلف عما عرفتموه خلال العقد السابق لم يعد مصدر أزمات وعجز».

البحرين تستهدف زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي إلى 11.4 بالمئة

زايد الزياني

قال وزير السياحة البحريني في مؤتمر بالرياض إن حكومة بلاده تتطلع إلى زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.4 بالمئة بنهاية العام 2026.

كان المكتب الإعلامي الحكومي قد قال هذا الأسبوع إن السياحة في الدولة الخليجية الصغيرة ساهمت بنسبة 6.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

وبحسب (رويترز) قال الوزير زايد بن راشد الزياني في مؤتمر استثماري إن البحرين ستستهدف تحقيق نمو في سياحة الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض.

يلين: آمل أن يوافق الكونجرس على أجندة بايدن الاقتصادية

جانيت يلين

أعربت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين عن ثقتها في تجاوز نواب الكونجرس الأمريكي الأزمة الحالية في واشنطن والموافقة على أجندة الرئيس جو بايدن الاقتصادية، حسبما أفادت بلومبرج.

وقالت يلين اليوم : «أنا متفائلة للغاية، واتوقع تماما أن يوافق الكونجرس على الحزمتين». يشار إلى أن يلين تشارك في قمة العشرين رفقة الرئيس بايدن، والتي تنطلق اليوم في روما.

وأرسل بايدن، قبل مغادرة البلاد متوجها إلى روما، إطار عمل لأحدث نسخة من أجندته الاقتصادية لأعضاء الكونجرس من الديمقراطيين. ويتواصل الخلاف بين أعضاء حزبه بشأن فحواها، وتأييدها من عدمه.

وقال الرئيس لأعضاء مجلس النواب الديمقراطيين إن مستقبله، ومستقبلهم، يعتمد على ترجمة إطار العمل إلى تشريع، وضمان الحصول على الأصوات الكافية للموافقة عليه.

الوضع المالي الصلب للعائلات الأميركية يدعم نمو الاستهلاك

تراجعت مداخيل الأمريكيين بنقطة مئوية كاملة في (سبتمبر) مع انقضاء مهلة البرامج المرتبطة بالوباء، لدعم العاطلين عن العمل هذا الشهر، وفق بيانات أصدرتها وزارة التجارة.

وفيما تجاوز التراجع في الدخل التوقعات، أشار تقرير الوزارة إلى أن الإنفاق على الاستهلاك الشخصي ازداد بنسبة أفضل من التوقعات بلغت 0.6 في المائة، في وقت وجه فيه المستهلكون أموالهم إلى خدمات مثل الرعاية الصحية والمطاعم والفنادق.

وكتبت ليديا بوسور من «أكسفورد إيكونوميكس»، «مع اقترابنا من 2022، يكتسب الاقتصاد زخما، ومن شأن تحسن الوضع الصحي وزيادة الحركة وتحسن اتجاهات التوظيف والوضع المالي الصلب للعائلات أن تدعم نمو استهلاك الزبائن»، متوقعة أداء أقويا في الربع الأخير من 2021.

وفي الأثناء، ارتفع مؤشر الإنفاق على الاستهلاك الشخصي 4.4 في المائة في (سبتمبر) مقارنة بالشهر ذاته العام الماضي، وهو معدل أعلى بقليل من ذاك المسجل في (اغسطس) في وقت تحاول فيه أكبر قوة اقتصادية في العالم التعامل مع الطلب القوي فيما أدت مشكلات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وكان ارتفاع المؤشر الأعلى منذ (يناير) 1991، لكن إذا تم استثناء أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة، فتبقى الزيادة السنوية على حالها عند 3.6 في المائة في (سبتمبر).

وجاء تراجع المداخيل مع انتهاء البرامج التي وضعتها الحكومة الأمريكية لدعم العاطلين عن العمل منذ مدة طويلة والعمال اليوميين خلال الوباء.

كما أشار التقرير إلى إلغاء برامج تشمل شيكات تحفيز كانت تقدمها الحكومة والدعم للعاملين في قطاع الصحة والقروض إلى الأعمال التجارية الصغيرة.

وازداد الإنفاق 93.4 مليار دولار في المجمل وهو مبلغ تم تخصيص 63.6 مليار دولار منه للخدمات و29.9 مليار للمنتجات.

وكان الأطباء وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية والمطاعم والفنادق ممن استفادوا من الإنفاق على الخدمات.

وأفادت البيانات أن الطعام والشراب إضافة إلى منتجات الصيدلة والوقود، التي ارتفعت أسعارها هذا العام مع ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، كانت من بين المنتجات الأكثر جذبا الشهر الماضي.

قمة العشرين تناقش التعافي الاقتصادي وكورونا والمناخ

تستضيف العاصمة الإيطالية روما القمة الـ16 لمجموعة العشرين، وسط سيل من الأحداث والمتغيرات الدولية التي تتطلب وقفة عالمية لوضع أسس دائمة طويلة الأمد للتعامل معها، ولا سيما أن الشعور العام بحساسية الوضع الدولي على عديد من الأصعدة، يكسب القمة زخما حتى قبل أن تنطلق.

ثلاث قضايا أساسية ستعمل القمة على التعامل معها، سواء لأهمية تلك القضايا بصفة عامة، أو نتيجة الإلحاح الناجم عن تداعياتها على مستقبل الكوكب والنظام العالمي ككل خاصة في شقه الاقتصادي.

الكوكب والناس والازدهار تلك هي العناوين الرئيسة لقمة العشرين الإيطالية هذا العام، عناوين تعكس جدول الأعمال الذي أعلن عنه ماريو دراجي رئيس الوزراء الإيطالي، والذي أبلغ مجلس الشيوخ الإيطالي بأن القمة ستركز على قضية مكافحة تغير المناخ وفيروس كورونا والتدابير المطلوبة للتعافي العالمي بعد الوباء، وإذ أقر رئيس الوزراء الإيطالي أنه دون مشاركة أكبر اقتصادات العالم فإنه لن يكون من الممكن الامتثال لاتفاقية باريس والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، فإن هذا الأمر وعلى الرغم من أهميته يمثل جزءا من كل يتعلق بوضع الكوكب وسكانه ومستقبلهم.

لكن القمة هذا العام تحظى بوضعية خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية تغير المناخ تحديدا، ليس فقط لتنامي الوعي العالمي بالقضية، أو لتبني اقتصادات ناشئة استراتيجيات واتخاذ قرارات تعد حاسمة في المسيرة الدولية لمعالجة قضايا المناخ، ولكن لأن القمة تسبق أيضا مؤتمر الأمم المتحدة COP26 لتغير المناخ الذي سيعقد في جلاسكو في اسكتلندا في (نوفمبر) المقبل، حيث سيكون موقف مجموعة العشرين حاسما في تقرير مستقبل الكوكب.

لكن يوجد تباين واضح في آراء الدول المشاركة في قمة روما حول التفاصيل الخاصة بكيفية التعامل مع كل قضية من القضايا المطروحة على جدول الأعمال على حدة، وتتناقض المصالح بين مجموعة الدول التي تشكل مجموعة الـ7 (الولايات المتحدة – كندا – بريطانيا – فرنسا – ألمانيا – إيطاليا – اليابان) وهم جميعا أعضاء أيضا في مجموعة العشرين، وباقي الدول، ولا يعني هذا أن ذلك هو التباين الوحيد داخل المجموعة فحتى الدول غير الأعضاء في مجموعة السبع، بينها عديد من التناقضات وتباين المصالح وخلافات في وجهات النظر لا تتعلق فقط بالحلول المطروحة بل تمتد إلى الأولويات التي يجب بحثها.

تنسيق عربي للمطالب والمواقف التفاوضية قبل مؤتمر منظمة التجارة

تستضيف السعودية ، اجتماع وزراء التجارة في الدول العربية، وذلك في إطار التحضير للاجتماع الوزاري الـ12 لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في جنيف خلال الفترة من 30 (نوفمبر) إلى الثالث من (ديسمبر) 2021.

ويفتتح الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية جدول أعمال الاجتماع الوزاري المنعقد عبر الاتصال المرئي، بمشاركة الدكتور نايف بن فلاح الحجرف، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التجارة العالمية، واتحادات الغرف التجارية العربية والخليجية والسعودية. ويهدف الاجتماع الوزاري إلى تنسيق المواقف التفاوضية لمجموعة الدول العربية وتحديد مطالبها لمنظمة التجارة العالمية، وحث الدول أعضاء المنظمة على تسهيل وتسريع انضمام الدول النامية والأقل نموا لعضوية المنظمة بما فيها الدول العربية الساعية إلى الانضمام، وطلب اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في منظمة التجارة العالمية أسوة بمنظمات الأمم المتحدة.

دور سعودي ريادي في صياغة نظام اقتصادي عالمي

يتمتع الاقتصاد السعودي بقدرات وإمكانات وبرامج استثمارية ضخمة جعلته واحدا من الاقتصادات الجذابة، وكما هو معلوم تقوم المملكة بدور قيادي في تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، إضافة إلى دورها الكبير في مساعدة الدول النامية، وتحتل الترتيب الـ13 في التجارة العالمية والمرتبة التاسعة بين المجموعة، من حيث المساحة وفي المرتبة الـ18 من حيث عدد السكان، والمركز الثالث عالميا في صناديقها الاستثمارية.

وتلعب المملكة دورا مهما ومؤثرا في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، كما تؤدي دورا مهما في صياغة نظام اقتصادي عالمي يسهم في تحقيق هدف المجموعة المتمثل في تشجيع النمو القوي والمتوازن المستدام، في إطار المحافظة على مصالح جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ورغم جائحة كورونا التي أصابت الاقتصاد العالمي بالشلل، وكان ذلك بالتزامن مع رئاسة المملكة لمجموعة العشرين G20 لعام 2020، استطاعت باقتدار قيادة دفة القمة، نتيجة القرارات والمبادرات التي أطلقتها القيادة التي جعلتها تقود العالم نحو التعافي الاقتصادي من تداعيات الجائحة.

ومن المبادرات التي تم إطلاقها للحد من الآثار السلبية الهائلة في اقتصادات الدول النامية والفقيرة إقرار برنامج لدعم الجهود العالمية للتصدي بما قيمته 21 مليار دولار، والموافقة على اتخاذ تدابير استثنائية لدعم اقتصادات الدول النامية من خلال ضخ ما يزيد على 11 تريليون دولار لدعم الأفراد والشركات، إضافة إلى توسعة شبكات الحماية الاجتماعية.

وقدمت المملكة خلال رئاستها مجموعة العشرين العام الماضي 500 مليون دولار أمريكي لدعم الجهود العالمية في مكافحة جائحة كوفيد – 19، وذلك عبر الدعم المقدم لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد – 19 لزيادة معدل تصنيع اللقاحات في الدول منخفضة الدخل ومتوسطته، ولضمان التوزيع العادل لأدوات التشخيص واللقاحات والأدوية للدول الفقيرة المحتاجة، حيث بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها خلال هذا العام تحت الرئاسة الإيطالية.